

اذا أردت أن تفهم "لعبة الامم" فعليك ان تضع نصب عينيك القواعد التالية :

١ - ان من أول أهداف أية امة ان تبقى في اللعبة ولا تخرج منها .

٢ - وغالبا ما تتصرف الأمة بصورة لا تهدف معها الى احراز اي نجاح في داخل اللعبة بقدر ما تهدف الى استمرار التأييد الجماهيري لزعيمها .

٣ - ومن السذاجة الخاطئة بمكان أن يُفسر اي تصريح رسمي حول السياسة الخارجية بصفاء النية وخلوص السريرة . فالمناورة شرط اساسي لاي زعيم في اللعبة فهو يظهر ما لا يبطن ويقول شيئا ويعني به شيئا آخر

الترجمة الصحيحة الكاملة

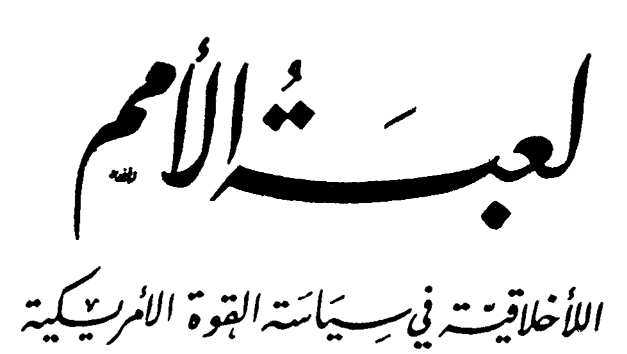
تعريب : مروان خير

مايلز كوبلاند

The Game of Nations
Miles Copeland
Weidenfeld & Nicolson
London 1969

الطبعة الاولى ١٩٧٠ التوزيع في لبنان : مكتبة الزيتونة ـ شارع أحمد شوقي
ـ بيروت هاتف ٢٢٤٥٧٧ في العالم العربي ص.ب (٥١٦٩)
بيروت تلفون ٢٤٤٧٣٩

مايلز كوبلاند



تعريب

مروان خير

الترجمة الصحيحة الكاملة

مع تقرير مشاكل السلطة

إهداء المؤلف

اهداء المؤلف

بكل احترام وتقدير ، اهدي كتابي هذا الى السادة :

جيفرسن كافري
وريموند هير
والفقيد جورج وادسورث

الذين كانوا أبرع سفراء عصرهم ، والذين لن يسمح عصر الاستشارات الدبلوماسية السريعة لامثالهم بالبروز ثانية ٠

مايلز كوبلاند

ملاحظة للقارىء

تعني عبارة « لعبة الامم » ذلك النشاط الذي بدأته وزارة الخارجيـــة الامريكية في واشنطن بغية وضع المخططات المناسبة لبسط النفوذ الامريكي على بلاد العالم عن طريق السياسة والخداع بدل اللجوء الى الحرب المسلحة ٠

وهكذا يقترب معنى هذه الجملـة من « التخطيط السياسي للصراع على مناطق النفوذ في العالم عن طريق الحرب الباردة » ٠

المترجـــم

التقرير التالي هو تقرير وضعه خبير أميركي متخصص في أنظمة الحكم العسكري وكان يعمل وقتها في وزراة الخارجية الامريكية وقد قدمه للبكباشي (مقدم أو Lieutenant colonel) "جمال عبد الناصر" زعيم انقلاب 23 يوليو 1952 في مصر وكان الهدف منه أن يوضح له كيف تحكم الانظمة العسكرية بعدما تستولي على الحكم بانقلاب عسكري وتسمي انقلابها ثورة، وكانت علاقات جمال عبد الناصر وقتها قوية بحكومة الولايات المتحدة الامريكية عبر مندوب المخابرات الامريكية الضابط مايلز كوبلاند، وقد كتب ونشر مايلز كوبلاند كتابه "لعبة الأمم" في لندن عام 1969، وحكى فيه القصة الخفية لعلاقة جمال عبد الناصر بالمخابرات الامريكية في الخمسينات قبل أن تسوء في الستينات من القرن العشرين وأورد هذا التقرير في كتابه، وقد جرى ترجمة الكتاب ونشره في بيروت عام 1970.

و هذا التقرير منشور في بداية الطبعة العربية الأولى هذه بعنوان (الأنظمة الثورية ومشاكل السلطة) ص17 وحتى ص39، وإننا نرى أن ما ورد في هذا التقرير كان يمثل وما زال يمثل القواعد العامة التي تسير عليها أنظمة الحكم الديكتاتوري في كل دول العالم الثالث التي تحكمها ديكتاتوريات، ولذلك فقد أفردنا هذا التقرير في ملف PDF وحده ليقرأه الناس ويدرسوه بسهولة، لأن كثيرا من الناس تتكاسل عن قراءة كتاب مايلز كوبلاند كاملا أو تريد أن تقرأه ولكن لا تجد وقتا، فعليهم الا يهملوا قراءة هذا التقرير وتكرار النظر فيه، ليفهموا كيف تدار السياسة في الدول الديكتاتورية، وكيف توجه الولايات المتحدة الأمريكية الحكام المستبدين ليديروا دولهم ويقمعوا شعوبهم باستبداد وديكتاتورية بأساليب متعددة.

الأنظمة الثورية ومشاكل السلطة

رفع هذا التقرير الى الحكومة المصرية في عام ١٩٥٣ جيمس ايخلبرغر خبير وزارة الخارجية الامريكية بالانظمة العسكرية في الدول النامية ٠

- ١ -

مقدمة

ان جوهر الحكم هو القوة ٠ فالحكم ليس مجرد اقتراح اجراءات عامة أو اصدار أحكام قضائية ، ولكنه « اضطلاع » بهذه الاجراءات و « تنفيذ » لتلك الاحكام ٠ ولهذا كانت المحافظة على السلطة هدفا في حد ذاتها ، لا يختلف في هذا نظام عن نظام ، مهما تعددت الاسماء وتبدلت الصور ٠ وأما النجاح في تحقيق ذلك فيبقى رهينا بانتقاء أكثر الوسائل ملاءمة واضمنها نتيجة ٠

ففي الانظمة الدستورية تلعب التقاليد و « القوانين الاساسية » دورا هاما في فرض القيود على الوسائل المتبعة للمحافظة على السلطة ٠ فالحكومة في النظام الدستوري لا تملك ان تقوم بالقاء القبض على زعماء المعارضة لمجرد أسباب سياسية ٠ ولكن الانظمة السائدة ليست كلها من هذا القبيل ٠ فهناك أنظمة لا تخضع في تصرفاتها لقيود واضحة المعالم محددة المعاني ٠ بل ولا تجد حرجا في اتباع كل المسالك التي تضمن لها السلطة ، وتؤكد لها البقاء ٠ ويشتهر هذا النوع باسم « حكومات الثورة » أو « الانظمة الثورية » ٠

ويعرض التاريخ لمبدأين أساسيين للمحافظة على السلطة وتجميعها في يد الحكومة ٠

● فالمبدأ الاول يقول باعتماد السلطة في بقائها على اجراءات القمع والارهاب، أو باعتمادها على سياسة البناء والاصلاح ٠ ويتجسد هذان القولان في شكلين متناقضين من اشكال أنظمة الحكم ٠ فالقول الاول يتمثل في نظام ظالم وحكم

مستبد ، يفرض نفسه على الشعب عنوة ، ويرسم للمواطنين ما عليهم أن يسلكوه وينجزوه ، دونما راي منهم أو مشورة • وأما القول الثاني فيتمثل في نظام شعبي وحكم مقبول (دون اشتراط الشكل الديموقراطي له) ، يستمد قوته في التنفيذ من رضى الامة به وتأييد المواطنين له •

الا أن القولين السابقين لا يمثلان سوى نوعين من أنواع الحكم التي هي على طرفي نقيض • بل واننا لا نجد في التاريخ ذكرا لنظام حكم التزم حرفيا بواحد منهما واتخذه سنة له وهديا ، دون شذوذ أو خروج • ولذا فان من أولى المهام التي تواجهها أنظمة الحكم الثورية ، هي انتقاء مسلك معتدل لا افراط فيه ولا تفريط • فاختيار أنسب المسالك واضمن الوسائل مهمة غير يسيرة ، وعلى أهداف الثورة وغاياتها ان تحدد ذلك وتقرره •

فالثورة التي لا تطمع أن تكون مجرد نظام حكم ديكتاتوري ساذج ، والتي تطمع ، في الوقت نفسه ، ان تكون أكثر من مجرد دسائس ومؤامرات تحاك في ردهات القصور ودهاليزها ، يتوجب عليها ان تحدد اهدافها على أساس من النقطتين الرئيسيتين التاليتين :

(١) فمن واجبها أن تجد الحلول لكل المشاكل السياسية والمعضلات الاجتماعية الملحة ، التي اقتضت قيام الثورة نفسها ، وجعلت نجاحها ممكنا • وبهذه الطريقة ، دون غيرها ، تتمكن الثورة من ازالة آثار نظام الحكم السابق ، الذي أخفق في تشخيص الداء ووصف الدواء •

(٢) ومن واجبها أن تكون قادرة على تطوير نظام دستوري جديد يخلد منجزاتها ، ويحافظ على مكتسباتها ، دون خوف من ردة ، أو خشية من عودة الى سيئات الماضي وآثامه •

فعندما تتوفر هذه الغايات ضمن الاهداف الاصلية للثورة ، فان النظام الثوري لن يجد نفسه مضطرا الى الاعتماد كليا على وسائل القمع والارهاب لبقاء حكمه اذا ما تبنى وسائل الاصلاح وسياسة البناء ، ما استطاع الى ذلك سبيلا • فالقمع ـ بكل ما يعني من مخابرات ومباحث وامن عام ـ لا يمكنه البقاء طويلا ، وان كان أحيانا ضروريا • ويجب أن تحل الاصلاحات محله تدريجيا وان تطرده اعمال البناء أمامها نهائيا ، دون رجعة أو عودة •

● والمبدأ الثاني الذي يذكره التاريخ لنا ضمن وسائل المحافظة على السلطة وبقائها ، هو أن كافة اجراءات الحكومة ومنجزاتها تؤثر ـ عاجلا أم آجلا ـ على « قاعدة الحكم » التي تتخذها اساسا لها ومرتكزا ٠ فمن ناحية أولى ، فان عبارة « قاعدة الحكم » تعني مدى قدرة الحكومة على الصمود في وجه المعارضة وكبحها لجماحها ، ومن ناحية أخرى ، فانها تعني مدى رضى الشعب بالحكومة وتأييده لها ٠ وتتجسد قدرة الحكومة في الوقوف ضد المعارضة في قاعدة القمع والارهاب التابعة لها ٠ في حين يتمثل رضى الشعب بالحكومة وتأييده لها في قدرتها على ممارسة حكمها عليه دون اللجوء الى وسائل القمع والارهاب ٠وبعبارة اخرى ، فان قبول الشعب بالحكومة يتجسد في قاعدة الاصلاح والبناء التابعة لها ٠ وهكذا يتضح الآن ما ذكرناه سابقا من أن كافة اجراءات الحكومة ومنجزاتها تؤثر ـ عاجلا أم آجلا ـ على « قاعدة حكمها » ٠ فسياسة الحكومة واعمالها الادارية تقرر ـ مباشرة او غير مباشرة ـ مدى حاجتها الى استعمال وسائل الشدة والارهاب وتحدد كل زيادة فيها أو نقصان ٠

ان الاجراءات الحكومية التي لها تأثير مباشر على « قاعدة الحكم » تهدف اساسا الى المحافظة على السلطة وعلى ضمان استمرارها ٠ وكمثال على الاجراءات المباشرة التي تخص قاعدة القمع والارهاب فاننا نذكر تلك الاجراءات التي من هدفها زيادة فاعلية الجيش ، ورفع درجة ولائه ، وضمان اخلاص أجهزة المخابرات والامن العام ، وغيرها من الاجهزة الحكومية التي لها صبغة عسكرية ٠ وكذلك تلك الاجراءات التي تنص على اعتبار بعض أصناف النشاط السياسي غير قانونية وبالتالي يتعرض العاملون فيها الى الاضطهاد والتعذيب ٠ وكمثال على الاجراءات المباشرة التي تتصل بقاعدة البناء والاصلاح ، فاننا نذكر تلك الاجراءات التي تشجع على ممارسة بعض أصناف النشاط السياسي ، مثل تشكيل المنظمات الشعبية والاحزاب السياسية الموالية للحكومة ، ويعتبر من هذا القبيل أيضا اصدار بعض التسهيلات الدستورية مثل قانون الانتخابات الذي يجب أن يمنح بعض الميزات والمنافع للفئات والطبقات الموالية لنظام الحكم لقائم والمؤيدة لاهدافه ٠

ان كل ما يتخذه نظام الحكم القائم من تدابير ذات أهداف بعيدة ـ مثل

تقوية الحالة الاقتصادية عامة ـ له تاثير غير مباشر على « قاعدة حكمه » • كما لا ينكر مدى تاثيرها على الوضع السياسي العام في البلاد • فعندما تقوم الحكومة بوضع الصعاب في طريق احدى الفئات المتمتعة بوضع اقتصادي قوي بغية شلها او تصفيتها ، فان هذه الفئة تصبح بحكم الواقع منبوذة ، بل وخارج « قاعدة الحكم » الموالية للنظام القائم • كما تصبح أيضا مرتعا خصبا لنمو الشعور المعادي له • وبالمقابل فان أي تحسن في الوضع الاقتصادي لاحدى الفئات أو الطبقات نتيجة تدابير حكومية (سواء تحقق ذلك آنيا أو كان على شكل وعود مأمولة الانجاز) فان تلك الفئة أو الطبقة تنتقل تلقائيا من صف المعارضة الى صف الموالين « لقاعدة حكم » النظام القائم حتى ولو كانت منبوذة سياسيا في العهد السابق ومعادية له • ومع أن الغاية الرئيسية من انشاء المشاريع العامة ليست سياسية ، لكنه لا يجوز اغفال ما لها من آثار سياسية هامة ، فتكتيلها للفئات الشعبية في المناطق التي تنفذ فيها حول النظام القائم يعتبر مددا حساسا « لقاعدة حكمه » ودعما جيدا لوضع حكومته • ولا يقل عن هذا أي اصلاح أو تعديل في نظام فرض الضرائب أو في الانظمة الادارية الاخرى• ولا يخلو أن يكون لبعض الاجراءات تاثير مباشر على « قاعدة الحكم » ، وفي الوقت نفسه، تاثير غير مباشر ولكنه مضاد للأول• فمثلا، وجود أعداد كبيرة من أفراد الجيش والامن العام ، أعضاء في تنظيم سياسي غير قانوني ، له تاثير مضاد وغير مباشر ، على متانة ولاء أجهزة القمع والارهاب للنظام القائم •

وعلى وجه التقريب ، فان كافة التدابير الادارية والاجراءات الحكومية تتمخض عن نتائج سياسية مهما كانت غايتها الاساسية • ولذا فان عبقرية زعماء الثورة وقادتها تنعكس دائما في الدقة المتوخاة عند محاولتهم تقرير سياسة الحكومة حسب حاجات الشعب الذي يبقى دائما وأبدا مصدر الدعم الرئيسي للثورة • ومع أن زعماء الثورة لا يميلون الى اتباع سياسة غير سياسة البناء والاصلاح ، فانهم لا يتأخرون لحظة واحدة عن اللجوء الى أقصى وسائل البطش والارهاب حال احساسهم بضرورة ذلك •

فاذا استوعبنا ما سبق ذكره ، وأدركنا مقاصد معانيه ومراميها ، وجدنا أن الاحتفاظ بالسلطة وضمان بقائها يتطلب الالتزام بقاعدتين أساسيتين هما :

(١) على حكومة الثورة أن لا تضع سياسة ما ، أو تزمع على اتخاذ اجراء ما ، حتى تحدد تأثير ذلك المباشر وغير المباشر على « قاعدة حكمها » ٠

(٢) وعلى حكومة الثورة أن تعطي الاولوية لانشاء « قاعدة حكم » متينة لدعم سلطتها ، حتى لا تجد نفسها مضطرة ، تحت ضغط الجماهير ، لاتباع سياسة الانحراف والمساومات ٠

ومن الصعب العثور على أية نظرية محددة المعالم ، مضمونة النتائج ، لتساعد قادة الحكومات الثورية في معرفة الاجراءات والاعمال التي لها تأثيرات سياسية مطلوبة ، أو لتساعدهم في تكوين « قاعدة حكم » تلائم النظام القائم وتحافظ عليه ٠ ان نجاح الحكم الثوري في خطواته وامتلاكه « قاعدة حكم » متينة ، يرتبط ارتباطا وثيقا بالوضع السائد في داخل البلاد ، كما يعتمد على بعد نظر القادة أنفسهم ، واتساع أفقهم ، وخصوبة مخيلتهم ٠ وفوق كل هذا وذاك ، فان سر نجاحهم في هذا كله ، يكمن في قدرتهم على الاخذ بزمام المبادأة . وفي مواجهة المواقف بجرأة وشجاعة ٠ ومهما كان فالمرء لا يعدم أن يرسم بعض الخطوط العريضة العامة ، ومنها :

(١) ان اللجوء لاساليب القمع أمر لا بد منه ، وخاصة في المرحلة الاولى للثورة ٠

(٢) يجب أن لا يكون من ضمن أهداف النظام الثوري مجرد الحصول على التأييد الشعبي ٠ فالتأييد الشعبي أمر مؤقت بل وزائل ٠ ودخول النظام القائم في ميدان منافسة كهذا ، مع بعض الفئات (أو حتى الافراد) الذين لا يعدمون فرص دخوله ، سيجعل الثورة في خطر أن تجد نفسها تابعة غير متبوعة ٠ ان الشهوة الجارفة في نفوس قادة الثورة لمجرد الحصول على تأييد الجماهير وضمان هياجها لصالحهم ، تعتبر بادرة خطيرة ، بل وقاتلة ٠ فهي لا ترمز الا الى الضعف والانهيار في « قاعدة الحكم » التي يعتمد عليها النظام القائم ٠

(٣) ان نظام الحكم الذي يود كسب تأييد الشعب له ، بناء على سياسته في الاصلاح والبناء ، يجب أن يعتمد على دقة تخطيط سياسة الحكومة وعلى حسن تطويرها (وهذا عكس مجرد الحصول على الشهرة

الشعبية) ، مستخدمة في ذلك كل وسائلها واجهزتها ، مباشرة وبصراحة ، لاثارة عواطف الفئات والطبقات الكبرى من الشعب لصالحها ، والظهور بمظر الحريص على مصالحها والمحافظة على حقوقها ٠

(٤) ان لاجراءات السلطة تأثيرات غير مباشرة على « قاعدة حكمها » لا تقل اهمية عن تأثيراتها المباشرة عليها ٠

(٥) ان للتنظيمات الشعبية ، غير التابعة مباشرة لنظام الحكم ، أهمية خاصة في انشاء وتكوين « قاعدة الحكم » المؤيدة والعاملة في سياسة الاصلاح والبناء اثناء عهد الثورة القائم ، وأثناء مرحلة الانتقال الى الشكل الدستوري للدولة ٠

(٦) ان الشكل الدستوري الجديد للنظام يجب أن يعتمد مباشرة على قوة سياسة الثورة في الاصلاح والبناء ٠

(٧) ان قوة أجهزة المخابرات والمباحث ، وحسن تنظيمها ، وابتعادها عن الارتشاء والعبث ، عوامل جد.اساسية لتنفيذ تدابير قمع فعالة ، وللقيام بتحليل دقيق للقواعد الجماهيرية المؤيدة لنظام الحكم ٠

– ٢ –

العهد الثوري

بعد كل هذا الاستعراض للخطوط العامة ، اصبحنا الآن في وضع ملائم لبدء تفحص المشاكل التي تواجه النظام الثوري في احتفاظه بالسلطة واستمراره بالحكم كما هي على الطبيعة حقيقة ٠ ولا مانع من القاء نظرة عميقة على المعطيات التي يحاول النظام الثوري الاعتماد عليها في تصرفاته المباشرة ، أو غير المباشرة ٠ ولقد سبق ان أبرزنا أهمية هدفين اساسيين لكل ثورة تطمح أن لا تجعل من نفسها مجرد حكم ديكتاتوري ساذج ، وهما :

(١) عليها أن تقوم بايجاد الحلول للمعضلات السياسية والاجتماعية الملحة التي قضت بوقوع الثورة ٠

(٢) وعليها أن تطور وضعا دستوريا جديدا ليحافظ على منجزات الثورة ومكتسباتها أو ليخلّدها ·

ومع ان هذين الهدفين يقتضيان وجود مرحلتين للثورة ، فمن المستحيل تحديد نهاية الاولى وبداية الثانية · وبوضوح أكثر ، فالتمييز بين هاتين المرحلتين لا يتضح الا من خلال التباين في طريقة اظهارهما والتشديد عليهما · فنهاية العهد الثوري تتداخل بصورة غير ملحوظة مع بداية عهد النظام الدستوري الجديد · والحقيقة انه لا فائدة من تحديدهما بوضوح الا لهدف المناقشة وتحليل الأحداث · وسنقترب من هذا (في سياق تقريرنا) دون أن ننسى أن مرحلة وضع الدستور الفعلي تبدأ مع أول مراحل سياسة الاصلاح والبناء التي تقوم بها الثورة ، وان استمرار بعض اجراءات القمع والارهاب ، لفترة طويلة بعد تدشين العهد الدستوري الجديد ، أمر لا بد منه · وسنرمز الى المرحلة الاولى للثورة باسم « العهد الثوري » ، وللمرحلة الثانية باسم « عهد ما قبل الدستور » ·

ولا بد للثورة من أن تقوم بالغاء بعض أو كل المؤسسات السياسية المنتشرة في البلاد التي ثبت عدم قدرتها على حل المشاكل السياسية والاجتماعية الملحة التي اقتضت قيام الثورة · وهذا هو أنسب الاوقات وأصلحها لاحداث تطورات سريعة ، تفقد بموجبها بعض الفئات والطبقات قوتها كمؤسسات سياسية ، وتوضع في موقف حرج تضطر معه الى الدفاع عن نفسها وذلك بسبب التيار الجارف لطبيعة الانقلاب الجديد التي تقف وراءه القوات المسلحة · كما أن النجاح السريع لنظام الحكم ، في تكتيل الجماهير الغوغائية المؤيدة له تحت شعارات الاصلاح والبناء ، له أكبر الأثر في تدعيم الخطوة السابقة · ثم لا تلبث مرحلة « التدعيم والتعزيز الثوري » أن يأتي دورها بعد تلك الخطوات السابقة وبعد أن يكون الحكم الثوري قد اتخذ شكلا أوليا يؤهله لان يخوض هذه المرحلة بكل ما يكتنفها من صعاب فعلية في نواحي الادارة وتخطيط السياسة ·

وفي أثناء هذه المرحلة ، تبرز الاخطار المضادة للثورة في أقوى مظاهرها ، وتنتج من أحد المصادر الثلاثة التالية :

(١) من أولئك الذين كانت لهم مصالح ضخمة في نظام الحكم السابق ،أو

من مؤيديه ، أو ممن تطغى عليهم عاطفة جامحة في تاييده ،

(٢) من أولئك السياسيين الانتهازيين الذين يحاولون الاستفادة باستمرار من الاتجاه الطبيعي نحو الاضطراب وعدم الاستقرار الكامن في الوضع الثوري ٠

(٣) من أولئك الساسة الهدامين الذين يحاولون سرقة الثورة وتسخيرها لاهدافهم ومآربهم ، كالشيوعيين مثلا ٠

ومن هذه المصادر الثلاثة ـ مجتمعة أو منفصلة ـ تبرز الاخطار الثلاثة التالية :

(١) انقلاب عسكري يقع نتيجة ارتباطات بين عناصر في الجيش وقوى الامن الداخلي ، وبين بعض الزمر والجماعات الموجودة داخل حكومة الثورة نفسها ٠

(٢) انقلاب عسكري مضاد يحدث نتيجة ارتباطات بين بعض العناصر من الجيش وقوى الامن الداخلي ، وبين القوى السياسية في الخارج وخاصة تلك التي تملك القدرة على اثارة هياج ومظاهرات شعبية ٠

(٣) تسلل عناصر مناوئة لاهداف حكومة الثورة ، ونجاحها في الوصول الى احدى النتائج التالية :

أ ـ تحريف خبيث لبرنامج حكومة الثورة ٠

ب ـ اتلاف كامل ل .نامج حكومة الثورة ٠

جـ ـ اضعاف قدرة الحكم على الاحتفاظ بسلطته وبالتالي التحضير للاطاحة به نهائيا ٠

وبالضرورة ، فليس هناك من وسيلة لمجابهة مثل هذه الاخطار ، سوى استخدام سلطات الحكومة ـ علنا ودون تحفظ أو تقصير ـ لقمعها أو الحيلولة دون وقوعها واستفحال شرورها ٠ ولقد نوهنا سابقا ، أن اللجوء الى اجراءات

القمع والارهاب أمر لا بد في المرحلة الاولى للثورة ، على أن تحل سياسة الاصلاح والبناء محلها فيما بعد كأساس لاستمرار سلطة النظام القائم · وهذا هو التعاقب الصحيح لمراحل تقدم الثورة وتطورها · ومن العجب أن يتبع عدد غير قليل من الثورات عكس هذا الاتجاه · فمن الخطأ أن تعتمد الثـــورة ، في مرحلتها الاولى بافراط على سياسة الاصلاح والبناء ، ومن ثم تلجأ الى اجراءات القمع والارهاب كعامل حاسم لسحق أعدائها · ان هذا السلوك ، بعينه ، هو ذاك المرض الخبيث الذي تعاني منه الثورات ، وهو الكفيل بالقضاء عليها قضاء مبرمـــا ·

والتحليل الموضوعي لما سبق ذكره هو كما يلي : يضطر قادة الثورة الى انتهاج سياسة الانجراف والمساومات شيئا فشيئا ، لان الثورة لا تتمكن مـن احكام قبضتها على أجهزة الدولة في بداية عهدها ، ولانهـــا لا تملـــك منح ثقتها لاجهزة القمع والارهاب لشكها في كفاءة تلك الاجهزة ونفوذها · وستحاول قيادة الثورة أن تحافظ على السلطة عن طريق كسب الشهرة الشعبية ، واثارة أزمة نفسية لا تنتهي حيال طريقة توجيه شؤون الدولة ومصالحها · وهكـــذا تكون الثورة قد وضعت أهدافها جانبا ، أو تركتهـــا تحت رحمـــة الظـــروف والمناسبات نتيجة جهودها الخاطئة في المحافظة على السلطة وفي ضمان بقائها ولكن سرعان ما تفقد سياسة الانجراف والمساومات فرصها كلما اتضح افلاس الثورة ، وبان للعيان فشلها · وهنا تضطر حكومة الثورة الى اللجوء الى وسائل القمع والارهاب ، كما تضطر الى تشكيل الاجهزة المنفذة له وتطويرها بسرعـــة وطيش · ولو افترضنا أن التطوير السريع لاجهزة القمع والارهاب كان ناجحا ، اضطرت الثورة عندها للاعتماد على القمع والبطش بافراط · ولكن يحدث ذلك في الوقت الذي يجب على الثورة أن تكون منصرفة فيه نحو منـــح البلاد عهدا دستوريا جديدا · وهكذا تكون الثورة قد تفسخت حقيقة ، وانقلبت الى مجرد نظام ديكتاتوري وحكم مستبد · أما في حال عدم نجاح قيادة الثورة في تطوير اجهزة للقمع بالسرعة الضرورية وبالكفاءة اللازمة (وهذا ما يحصل عادة بسبب التاخير) ، فان حكومة الثورة ستجد نفسها مضطرة الى الانتقال انقلابيا الى نظام دستوري جديد ، دون أن تكون قد استكملت بعض أو كل مقوماته ، أو حققت بعض أو كل أهدافه · وهذا هو أهون الشرين وأخف الضررين · أما اذا جرت

الرياح عكس ما تشتهيه الثورة وتتمناها ، فان النظام الثوري بأكمله سيقع ضحية ثورة مضادة لا تبقي ولا تذر ٠

ويتضح من هذا كله ، أن سياسة الانحراف والمساومات هي حليفة الثورة المضادة ، كما أنها جرثومة فتانة في داخل جسم الثورة نفسها ٠ فعندما يتذكر المواطنون أن سياسة حكومة الثورة لا تختلف عن سياسة حكومة العهد البائد التي كانت السبب المباشر لقيام الثورة ضده والاطاحة به ـ هذا ان لم تكن نسخة مماثلة له ـ فانه يصبح مؤكدا ان سياسة حكومة الثورة الحالية ستشكل دافعا مشجعا لكل أولئك الذين يتطلعون الى نسف الثورة وسحقها دون رحمة أو هوادة ٠

ان قاعدة القمع والارهاب التي يجب على حكومة الثورة أن تلجأ اليها عند الضرورة تتألف في هيكلها مما يلي :

١ ـ الانظمة والقوانين

٢ ـ قوى الامن الداخلي

٣ ـ أجهزة المخابرات والمباحث ذات الكفاءة العالية

٤ ـ وسائل الدعاية

٥ ـ قوة عسكرية بكفاءة عالية أو الجيش ٠

● الانظمة والقوانين :

ان الاستعانة بالانظمة والقوانين لتحقيق الاستقرار السياسي خلال الفترة الاولى من حكم الثورة أمر ضروري لا بد منه ٠ وليس الهدف من ذلك تحريم النشاطات السياسية المنظمة التي لا ترغب السلطة الحاكمة بها فحسب ، بل الهدف منها أيضا اضفاء صبغة اللاشرعية على كل النشاطات الهدامة والداعية الى الشغب والفوضى ٠ وأفضل الاجراءات في هذا المضمار ، هي مراجعة كافة الانظمة والقوانين القائمة التي لها علاقة بتلك الموضوعات ، وتعديل ما يلزم منها حسب الظروف الجديدة ، ثم توضيحها وجمعها في مرسوم واحد (أو مجموعة مراسيم) وتعميمها على أوسع قدر ممكن ٠ وهكذا تصبح هذه التشريعات أساسا للمحافظة

على أمن الدولة · كما أنها تقوم بتحديد مهمة قوى الامن الداخلي وأجهزة المباحث (وزارة الداخلية) ، وتوضح كذلك واجبات المواطنين وحقوقهم · وفي الوقت الذي يجب أن تكون هذه التشريعات واضحة قدر المستطاع ، فانها يجب أن تبقى أيضا عامة حتى لا تعيق الحكومة نفسها ، وتسلب رجال السلطة حرية التصرف المطلوبة · كما يجب أن لا تظهر هذه التشريعات على أنها لصالح فئة ـ أو طبقة ـ وضد أخرى ، أو انها تعطل بعض الحريات العامة كحرية التعبير والانتقاد وغير ذلك · ولكنها بنفس الوقت يجب أن لا تكون عقبة كأداء في وجه سلطة النظام القائم ، أو أن تحول دون اتخاذها الاجراءات اللازمة لحماية نفسها · وعلى هذه التشريعات أن تحقق غايتها المرجوة ألا وهي اعتبار كافة أعمال التآمر ـ كقلب نظام الحكم ، أو تأييد الذين يفكرون بهذا والدفاع عنهم ، أو ترويج الشائعات الكاذبة ، أو بث الذعر بين الناس ، أو اشاعة جو الكآبة مما يحرض الناس على أعمال العنف ، أو الادلاء بأسرار الدولة الرسمية ، أو القيـــام بأعمال التجسس والتخريب ـ أعمالا غير قانونية تستحق العقوبة والجزاء · كما يجب عليهـــا أن تمنح قوى الامن الداخلي الحق في تحريم الاجتماعات العامة والتجمعـــات التي تبلغ حد الخطر في الشوارع ، وتفرض الحصول على اذن مسبق لاقامتها · ومن المسلم به جدلا ، خضوع السلطة القضائية برمتها ـ دون استثناء ـ لارادة حكومة الثورة · كما ان كافة الاحكام الصادرة بحق المخالفين لانظمة أمن الدولة ، يجب أن لا تكون ـ بأي حال من الاحوال ـ مخالفة لرغبة حكومـة الثـورة وانشراح صدرهـا ·

● قوى الامن الداخلي :

يجب على قادة حكومة الثورة اعطاء أجهزة قوى الامن الداخلي (الشرطة والمباحث والامن العام) الاولوية على سائر الاجهزة الاخرى في الدولة · فقوى الأمن الداخلي تعتبر بمثابة الدرع الحامي لنظـــام الأمن في الدولة وضمـــان استتباب الامن والنظام في الازمات التي لا تبلغ حدا خطيرا يتطلب معه استدعاء الجيش · ولهذا يتوجب القيام بتفحص وتحري كامل هيئة قوى الامن الداخلي وعملياتها باستمرار حتى يضمن ولاؤها ، ويحافظ على حسن أدائها لمهماتها · وعلى قيادة الثورة منح رئيس قوى الامن ومساعديه ثقتهم التامة ، كما عليهم أن

يولوا تطوير فاعلية تلك الاجهزة في حفظها للامن عنايتهم الشخصية والمباشرة ، وهذا يعني بالضرورة اضفاء الصبغة السياسية على كافة أجهزة قوى الامن الداخلي ، لتكون عند الضرورة يدا موالية لحكومة الثورة بصفة شبه عسكرية ٠

ان من مهمات أجهزة المباحث التابعة لقوى الامن الداخلي ما يلي : تجميع كافة المعلومات الماسة بوضع الامن في الدولة عن طريق انشاء شبكة واسعة للتحريات ، واجراء التحقيقات السريعة في قضايا الامن بممارسة الطرق العادية للمراقبة والاستنطاق والتسلل الى المستويات الدنيا لكافة الجماعات المشكوك في ولائها للثورة ٠ كما أن عليها القيام بتطوير جهاز فعال ضد المظاهرات والاضطرابات ٠

● **أجهزة المخابرات :**

ان دماغ كافة أجهزة الامن لنظام حكم ثوري (أو حتى لاية دولة أخرى) ، والمركز الحساس لها ، هو ذاك الجهاز الذي هو على غاية من السرية ، والذي لا يعرف تفاصيل وجوده سوى رئيس النظام الحاكم ومن حوله من زعماء الثورة القياديين ٠ ويطلق على ذاك الجهاز اسم « المخابرات » ٠ وتقع على عاتق هذا الكيان المتغلغل في كافة أرجاء أجهزة الحكومة ودوائرها (وحتى خارج أجهزة الحكومة) مسؤولية تزويد رئيس الدولة بالمعلومات الهامة والضرورية للقيام باجراءات فعالة وفورية ضد الاخطار المضادة للثورة ٠ كما يجب على هذا الكيان أن يزود رئيس الدولة وكبار رجالها بالمعلومات الكافية لتخطيط سياسة أمن عامة ٠ ومن مهام هذا الكيان ايضا معرفة كامل النشاطات المعادية للدولة والضارة بأمنها ، سواء القائم منها فعلا أو المبتدىء حديثا ، وسواء الواقع داخل نطاق الحكومة أو خارجها ، وسواء الشامل منها لوزراء الدولة أو لضباطها في القوات المسلحة والامن الداخلي ٠

ولتحقيق هذه الاهداف وانجاز تلك المهمات لا بد لهذا الكيان ان يتمتع بالحرية المطلقة في الاطلاع على كافة انتاج أجهزة الامن الداخلي وأجهزة المباحث والمخابرات الاخرى (ويسمى عندئذ هذا الكيان باسم الجهاز الخاص) ٠ كما يجب أن تكون لديه القدرة على الاشراف ـ عن طريق وسائله ، المعروفة منها أو السرية ـ وبصورة خاصة ، على أهم أجهزة الامن الداخلي ٠ وفوق كل هذا

وذلك ، فان من أخص مهام أجهزة المخابرات عامة امتلاك المعطيات اللازمة والقدرة الكاملة بغية التسلل الى أعلى المراتب والمناصب في كافة النشاطات المشكوك في ولائها للثورة ٠

● الدعاية والاعلام :

من الخطأ اعتبار الدعاية سلاحا أساسيا لضمان أمن الثورة ٠ فالدعاية في حد ذاتها لا تعدو كونها سلاحا مساعدا لاستمرار السلطة وبقاء النظام ٠ كما أن الاعتماد على الدعاية كليا يعتبر مخاطرة غير قليلة ، وذلك لانها تدفع بسياسة الحكومة الى وضع تجد معه نفسها موجهة من قبل احتياجات الدعاية بدلا من أن يكون العكس ٠ وهذا هو أقصر الطرق المؤدية بالثورة الى سياسة الانجـراف والمساومات ٠ وعلى حكومة الثورة أن تقوم بشن حملات دعائية مركزة تهدف الى اعطاء تبرير مقنع لاستمرار استخدامها لوسائل القمع والارهاب ٠ كما أن من أهداف تلك الحملات كشف النقاب عن أعداء الثورة وفضح النشاط اليساري ٠

ويجب أن تستحوذ مسالة الدعاية المضادة ـ التي تقوم القوى المعارضة للثورة ببثها ـ على اهتمام خاص ، بسبب ما يمكن أن تثيره من مشاكل ، مثل مطالبتها بحرية الصحافة والتعبير عن الرأي ٠ كما انه يتعذر ايجاد حل لمشكلة مراقبة الصحافة خلال العهد الثوري دون أخذ بعض المشاكل والظروف الاخرى بعين الاعتبار ٠ ومهما كان ، فعلى حكومة الثورة أن تكون مستعدة لفرض المراقبة على الصحافة حال احساسها بضرورة ذلك ٠ الا انه يمكن ضبط الصحافة في غالب الاحوال من خلال ممارسة بعض الضغط من قبل الحـــكومة ، باشكال عديدة ، ودون اللجوء الى المراقبة الصريحة ٠ فيكفي مثلا تعيين مستشار لكـل هيئة من هيئات تحرير المجلات والصحف ، وذلك بقصد ابداء الرأي بكل ما هو معد للنشر كالقصص والاخبار ، ولاعطاء النصيحة والتوجيه بخصـوص المواد الصحفية التي تعالج القضايا العامة المهمة ٠ ويمكن اصدار بعض المراسيم ـ التي يمكن أن توصف بانها مرتبطة بوضع الامن داخل الدولة ـ بغية تدعيـم سلطة أولئك المستشارين عند الضرورة ٠ كما يمكن تحقيق ذلك عن طريـــق التهديد بتنفيذ بعض الانظمة المتعلقة باثارة الشغب وتهديد الامن ، وكذلـــك

بالتهديد بزيادة الضرائب والرسوم على الصحف والمجلات ، وفرض غرامات مالية كبرى عليها ٠

● **القوة العسكرية :**

في الوقت الذي لا يجوز التقليل من اهمية وجود قوة عسكرية ذات كفاءة عالية وولاء تام للنظام الحاكم ، فانه لا يجوز أيضا اعتبار وجودها ذا أهمية مسلم بها جدلا ٠ فمن أكثر الامور أهمية ، توفر جهاز فعال جدا للمخابرات ضد التآمر والنشاط الهدام في داخل القوات المسلحة ٠ ومن المستحسن وضع برامج ثقافية سياسية وتلقينها لكافة أفراد الجيش ٠ ومن المهم ، فوق كل هذا وذاك ، ادخال التحسينات على أسلحة ومعدات وتدريب القوات المسلحة ، كما يجب دفع المرتبات بانتظام وسخاء حتى تكون أحسن المرتبات في الدولة ، وحتى يصبح ذلك الجيش – باختصار – « جيشا مواليا تملأ الغبطة قلوب أفراده ، ويغمر السرور نفوس ضباطه » ٠

ان اجتماع كل هذه الاجهزة التي استعرضناها آنفا ، يعطي الثورة جهازا ضخما لحماية أمنها ، وتأمين استمرارها ٠ واذا ما تم استخدامه بحكمة كافية وعقل راجح فانه لا يوفر حماية كافية للثورة ضد أعدائها فحسب ، بل ويزود حكومة الثورة برصيد مهم يؤمن لها حاجتها من الاستقرار السياسي ، والضروري للبدء بتنفيذ سياسة الاصلاح والبناء ٠ وفي مثل هذه الظروف فقط ، تتمكن الثورة من ارساء قواعد جديدة للحياة السياسية في الدولة ، وذلك على أساس من تلك الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الهامة التي تنجزها نتيجة اجراءات مباشرة أو غير مباشرة ٠ وهكذا ، فان ارساء مثل هذه القواعد للحياة السياسية المقبلة – ويمكن أن تبدأ الثورة هذا الارساء منذ أيامها الاولى – هو بعينه « فترة ما قبل العهد الدستوري » الذي تطمح الثورة لبلوغه بصحة ونشاط ٠

- ٣ -

عهد ما قبل الدستور

يجب على زعماء الثورة أن يتطلعوا منذ اليوم الاول لحركتهم الى تطوير الثورة وتحويلها الى نظام دستوري جديد · فالثورات الاصيلة والمنبثقة من ضمائر الشعب لا تنوي اطلاقا اقامة أنظمة ديكتاتورية مستبدة ، بل تعمل جاهدة لاعادة الوضع الدستوري والحيوي لاستقرارها ، في أقرب وقت ممكن — وعلى الاقل — عن طريق اعطاء العهود وبذل الوعود · ولكن تبقى هناك مشكلة التعاقب بين العهد الثوري والعهد الدستوري ، والطريقة التي يخلف العهد الثاني الاول بها ، ويحل محله دون تقهقر أو هزيمة · فزعماء الثورة لن يخلدوا ، وحماسة الشعب للثورة لن تبقى للابد بل ستضعف وتذبل · ولهذا كانت أنجع الوسائل لاجراء عملية التعاقب بشكل منتظم ومستقر (ودون الحاجة للقيام بثورة اخرى) ، هي تلك التي تستخدم اي نوع من أنواع « الانتخابات النيابية » ، التي غالبا ما تقود الى عهد ذي صبغة دستورية مهما كان مشوه الحقيقة ممسوخ الفاعلية ·

وبما أن زعماء الثورة والمؤيدين لها ، يرغبون في تخليد منجزاتها ، فمن الضروري اذن ، التنبؤ بمصادر الخطر الجديدة والتنبه لها · ويحدث ذلك ، كنتيجة لمحاولة أعداء الثورة التسلط ثانية على السلطة السياسة في العهد الدستوري الذي يعقب العهد الثوري · وغالبا ما يتم هذا بسهولة تامة اذا ما أخفقت الثورة في تدعيم دور تلك الفئات والطبقات — التي حققت الثورة خدمات ومنافع لها — وتقوية فاعليتها · كما يقع نفس الشيء اذا ما عجزت الثورة عن تطوير نظام دستوري جديد ، يضمن لتلك الفئات والطبقات أكثرية عظمى · وها هي بعض تلك الاخطار :

(١) ان الاحزاب السياسية القديمة سوف تنتعش ثانية ، ولا يستبعد ان تملك القدرة اللازمة لاعادة أعداء الثورة الى السلطة ·

(٢) ربما تظهر الى الوجود أحزاب سياسية جديدة ، وعن طريقها ستعود الشعارات القديمة والاهداف السابقة للتداول ، وعندما تمتلك هذه

الاحزاب القدرة اللازمة لاعادة أعداء الثورة الى السلطة ، فانها لـن تتأخر في فعل هذا أبدا ٠

(٣) ربما تتم السيطرة لبعض السياسيين (الذين يخالفون الثـــورة في اهدافها) على أي حزب ثوري يمتد وجوده الى العهد الدستوري ٠ وذلك نتيجة ما لديهم من قدرات وخبرات سياسية فائقـة تخلفت عندهم من العهد البائد قبل الثورة أو اكتسبوها حديثا ٠ وهكذا ، فمع وجود حزب ثوري على رأس السلطة فان مصالح اتباعه واشياعه لن تكون موضع اهتمام حقيقي أو تنفيذ بنّاء ٠

(٤) ويجب على النظام الدستوري الجديد أن لا يتخذ شكلا يشجع ظهور عدة أحزاب متعادلة القوة تقريبا ٠ ذلك أن وضعا كهذا ، لن ينتج عنه سوى عدم الاستقرار السياسي لوجود أحزاب بشعارات قديمة ولكنها في موقف قوي لاجبار غيرها على اتباع سياسة المساومات والحلول الوسطى ٠ وبهذا يتحقق لها الانقضاض على بعض منجزات الثورة أو كلها ٠

ومن الممكن تفادي كل هذه الاخطار اذا قامت حكومة الثورة بالاستفادة من الميزات الفريدة ـ التي يمنحها اياها احتكارها الكلي للنشاط السياسي القانوني في أوائل عهدها ـ في وضع أسس لنظام دستوري جديد ، يسود فيه حـزب واحد ، هو وحده وريث الثورة الشرعي في العهد الدستوري الجديد ، وله وحده الدور الحاسم في تسيير دفة الامور ٠

وللوصول الى وضع نموذجي كهذا ، يتوجب على حكومة الثورة أن تخلق منظمة شعبية تتدرج بدقة وانتظام حتى تصبح نهائيا حزبا سياسيا ، وهـي بنفس الوقت ، توفر للمنتمين لها من المقترعين والسياسيين الثوريين مجـالا جيدا لاجراء التمرينات والتجارب على الحياة السياسية ومعضلاتهـا ٠ وعندما يحين الوقت لمنح البلاد الدستور الجديد ، فان على حكومة الثورة أن لا تنسى أن تصوغه بصورة تعطي الحزب الثوري فرصا مطلقة لا منافسة فيها ٠

المنظمة الشعبية

● ما هي :

مهما تعددت الاسماء واختلفت ، فان النوع الذي يعنينا في مجال المنظمات الشعبية هو ذاك النوع الذي يبقى خارج نشاط الحكومة الرسمي · ففي هذا النوع من المنظمات الشعبية يقوم زعماء الثورة ، بالتعاون مع بقيـــة موظفـي الحكومة ومستخدميها ، بانشاء منظمة شعبية تشترك فيها جماهير غفيرة مـن المواطنين غير الرسميين ، وتدعي هذه المنظمة أهدافا وشعارات مثل تلك التـي تنادي بتدعيم الثورة والمحافظة على مكتسباتها وزيادة منجزاتها · وعـلى هـذه المنظمة أن لا تظهر بمظهر حزب سياسي أثناء الفترة التي تكون الانتخابات فيها معلقة ، والاحزاب السياسية منحلّة ومحرمة قانونيا ، دون أن يـؤدي هذا الى اغفال تنظيمها على غرار حزب سياسي ، لتكون مستعدة لانتخابات تجـري في المستقبل عاجلا أم آجلا · وكنتيجة لهذا يجب أن تكون لها قيـادات محليـة ، اقليمية وقطرية،ومسؤولون متفرغون لرسم مختلف احتمالات سيرها وتخطيط سياستها · كما يجب أن يتوفر لها جهاز اداري عامل وآخر للانضباط · وعلاوة على كل ذلك ، فان قيام أمانة عامة لها ، متفرغة لشؤونها ، مع لجـان متعـددة لمختلف المهام ، مثل الدعاية والنشر ، أمر حيوي لبقائها في الطليعة متماسكـة ومهيمنة ·

● غايتهـــا :

لا يجوز الافصاح عن الغاية الحقيقية لانشاء مثل تلك المنظمة · وكل ما يشاع عن أهدافها هو أنها وجدت لتوثيق الروابط الاخوية بين العناصر المؤيدة للثورة وأهدافها · ولكن هدف انشائها حقيقة ، ايجاد جبهة للدعاية لصالح النظام الحاكم ، ومن ثم تطورها الى حزب سياسي ــ الحزب الثوري ــ يمـارس مهام الحكم في المستقبل · ويتم ذلك عن طريق استقطاب قواعد وطبقات جديدة من الشعب ، وغمسها في نشاط سياسي مدعم وبدون انقطاع ، وتوفيرالتدريب الضروري لها على هذا النوع من النشاط ، ومحاولة اقناعها بفائدته وباهميته في

حصول الفرد على أحسن مردود لحياته (داخل مجتمعه ودولته) عن طريق اظهار وقائع عملية ملموسة لتلك الفائدة والأهمية ٠

● كيف يمكن تحقيق هذه الغايات

ان سر نجاح هذه المنظمة هو بقاؤها بقرب السلطة الحاكمة ،، واستمرار اشراف الثورة عليها ، اشرافا غير رسمي ٠ كما أن مفتاح بقائها هو عدم سماح الثورة بظهور أي منافس لها ٠ فهي وحيدة في الميدان ، عزيزة على قلب الثورة التي تصبر عليها ،وتتقبل النقد منها بكل رحابة صدر وسعة ٠ أما كبار قادتها ، فيجب أن يكونوا نموذجا طبق الاصل عن كبار زعماء الثورة ، وقادة الحكم ، في معظم نواحي تفكيرهم وحياتهم ٠ وعندما تتوفر مثل هذه الظروف في المنظمة الفتية ، فان جماهير الشعب ، التي قامت الثورة برعاية مصالحها ، وتأمين حاجاتها ، ستظهر عواطف جياشة تنم عن ولاء تام للثورة وقادتها ٠ ثم لا تلبث أن تجد نفسها تحت تأثير اغراء متزايد يجذبها للانضمام الى عضوية المنظمة والانخراط في سلكها ٠ وتشكل الخدمة المدنية معينا لا ينضب للملاكات (الكادرات) العاملة في هذه المنظمة ٠ وكمثال على هذا ، فان التحاق موظفي الدولة ومستخدميها بالنشاطات التابعة لهذه المنظمة ، كشرط لاستمرار خدمتهم في سلك الحكومة ، يمد المنظمة بأفواج ضخمة من المنتسبين اليها والعاملين فيها ٠ وعلاوة على كل هذا ، فان ما تتمتع به الحكومة من حرية ادارية واسعة ، وسلطات غير محدودة في مجال انجاز المشاريع العامة ، توفر لها طاقة ضخمة ، سهلة التسيير والتسخير ، لخدمة أهداف المنظمة الشعبية وغاياتها ، (كما تعتبر هذه فرصة رائعة للعمل غير المباشر في مجال بناء المرتكزات الشعبية للثورة) ٠ ويجب أن تكون المناصب في المنظمة بمثابة المكان الذي توضع فيه الجماعات والافراد الراغبون في التأثير على النظام القائم موضع المراقبة والامتحان ـ ضمن حدود ادارة فعالة وسياسة وطنية صحيحة ـ وحتى تعرف طريقة تعاملهم مع كبار الرسميين المسؤولين عن الشؤون العامة ونوعية الصفقات التي ينوون الدخول معهم فيها ٠

ان الحكومة تملك نعما كثيرة تستطيع من خلال تسييرها لشؤون الدولة

الادارية الروتينية اسباغها على العاملين في مثل هذه المنظمة ولا سيما عندما يقع بعضهم في ورطات يصعب التخلص منها اثناء تنفيذ القوانين والانظمة المختلفة، ولهذا يجب أن يكون واضحا (دون أن يعلن عن ذلك رسميا) أن التأييد النشيط للمنظمة والدعوة المتواصلة لها هما من أضمن الطرق للحصول على المغانم السالفة الذكر · وفي مقابل الخدمات التي تقدمها تلك المنظمة الشعبية ، فان أنظار العديد من أفراد الشعب ستتجه اليها ، وستستحوذ على اهتمام اولئك الذين قلما يثير فضولهم أمر ما · وعن طريقها أيضا يمكن الحصول على التبرعات المالية بسهولة أكثر ويسر أوفر · وعندما يتضح المفهوم الاساسي لمثل هذه المنظمة الشعبية في الاذهان فان الشكل الدقيق لنشاطها ،بحدوده العملية كلها ، سيكون مناظرا تماما لحالة الثقافة العامة داخل البلاد · كما سيكون وجه النشاط في انسجام مع الحالة الاقتصادية والاجتماعية للفئات والطبقات التي تؤيد المنظمة وتساندها · وسيتصاعد نشاط المنظمة اطرادا مع مدى تشرب أفرادها أفكار الثورة السياسية ، ومدى انفعالهم عاطفيا معها ، ومع التسهيلات التي تقدمها والمساعدات التي تبذلها الحكومة لهم · ان قائمة نشاطات منظمة كهذه ستحيط بعدد كبير من المشاكل والواجبات · ويشمل ذلك النشاط الثقافي (كالقاء التوجيهات الاولية في الحقوق المدنية والتربية الوطنية والاجراءات الانتخابية وتنظيم جهاز الحكومة والتاريخ السياسي الخ) واصدار الصحف وتنظيم المظاهرات والمؤتمرات الجماهيرية · كما يشمل تقديم العون المباشر للحصول على وظيفة في سلك الحكومة ، والى غير ذلك من النشاطات التي لا عدّ لها ولا حصر ·

ويجب أن لا تغيب عن البال قطعيا تلك الحقيقة الهامة وهي أن هذه المنظمة الشعبية جزء من المرتكزات الشعبية لنظام الحكم الثوري ، وأنها ستبقى على المسرح بعد انتقال امتيازات الحكم الخاصة بحكومة الثورة الى النظام الدستوري الجديد · كما أن هذه المنظمة ستصبح الحزب السياسي الوحيد ، الذي سيضطلع بحمل تقاليد وأعراف الثورة للاجيال المقبلة التي لن تنظر اليها بعين الرضى ،ولن تتردد بمعاكستها على شكل ردود فعل ضدها ·

الدستور الجديد :

ان نفس الصعوبة التي برزت سابقا عند محاولة شرح وتحديد هيكل ونشاط المنظمة الشعبية بالدقة اللازمة ، ستبرز ثانية عند محاولة رسم صورة دقيقة للنظام الدستوري المثالي الذي يجب أن يخلف عهد الثورة · ولكن هناك ظاهرتين هامتين جدا يجب أن تتوفرا في الدستور الجديد اذا كانت القاعدة الشعبية لنظام الحكم الثوري راغبة بالبقاء لمدة طويلة ودون نقص في فاعليتها ، وهما :

(١) يجب أن يتالف الدستور الجديد المدوّن من نصوص ومبادىء عريضة، مع ترك الترتيبات الجزئية للقوانين العادية لتوضيحها والتفصيل فيها · وحيث أن الحزب الثوري سيكون القوة السائدة والمسيطرة ، فمن الضروري اذن ترك المجال واسعا أمامه لكتابة الدستور وتعديله حسب مقتضيات زمانه وخبرة زعمائه ، وترك مرونة كافية لمواجهة الظروف والحالات الطارئة حديثا ·

(٢) ويجب أن يفسح الدستور المجال أمام ظهور سلطة تنفيذية قوية ، تتمتع بشعبية واسعة نتيجة انتخابها من قبل الاغلبية ، كما يجب على الحزب الثوري أن يتأكد من سيطرته على السلطة التنفيذية كشرط أساسي لاستمرار تفوقه العددي وفاعليته التنظيمية الى أقصى الحدود الممكنة · وبالوقت نفسه فعلى السلطة التنفيذية أن تكون في مركز قوي تجاه السلطة التشريعية ·

ومن المستحسن التذكير ثانية باهمية الاقتراحين السابقين : أولهما أن الدستور المدون يجب أن لا يتضمن اكثر من مبادىء عامة وخطوط عريضة ، وثانيهما أنه يتوجب على الدستور أن يتيح ظهور سلطة تنفيذية قوية · ان الدستور المدوّن يجب أن يبقى وثيقة دائمة هدفها تحديد وتنظيم طبيعة وشكل النظام السياسي للبلاد · ويجب على النظام القائم ، بعد الموافقة على الدستور وتبنيه رسميا ، أن يضفي عليه صبغة من القدسية يصعب معها التغيير فيه والتبديل . ان لم يكن هذا مستحيلا · وعندما يتضمن الدستور مجموعة من التفاصيل الدقيقة الى جانب المبادىء العامة ، فمن الواجب عندئذ اظهار تلك

لتفاصيل ايضا بنفس مستوى قدسية المبادىء العامة · ومهما يكن ، فان لهذه النقطة خطورة خاصة لسببين: أولهما، يجبأن تتمتع تفاصيل نظامالحكمبمرونة كافيةتبيحتعديلها عند تغير الظروف·وثانيهما فعندما يتضمن الدستور المدون هذه التفاصيل ، فان هذه الاخيرة تكتسب صفة ديمومة الدستور نفسه مما يجعلها صعبة التغيير والتعديل · وعلاوة على هذا ، فان وجود فقرات مفصلة ونصوص مشروطة في الدستور يترك سلاحا في يد الاقلية غالبا ما تتمكن به من هزم ارادة الاكثرية وخاصة في بعض القضايا السياسية الحيوية · والمثال التالي خير توضيح لما سبق ذكره · فغالبا ما يظهر اثنـــاء مناقشة الدستور للموافقة عليه وتبنيه رسميا اتجاه نحو اشتراط تامين أغلبية ثلثي الاصوات بدل الاكتفاء بالاغلبية البسيطة في المجلس النيابي (البرلمان) عند التصويت بالموافقة على اصدار بعض أنواع خاصة من القوانين والتشريعات · ولكن قد يحدث ، مع مرز الزمن وتبدل الظروف ، آن نوعا من انواع تلـــك القوانين والتشريعات لم يعد يتلاءم والاوضاع الجديدة ، وان هناك ضرورة لتعديله أو تغيير · ولكن ، في حالة كهذه قد تنبري الاقلية البرلمانية (وربما بدافـــع أهداف خاصة) لتقف في وجه ارادة الاغلبيـــــة محتجة بتفاصيل الدستور وشروطه · فلو كانت تلك التفاصيل مجرد قوانين لا أكثر ـ وليست نصوصا في وثيقة الدستور ـ لما كان هناك داع لظهور مثل هذه المعضلات ·

ان الاعداد لقيام سلطة تنفيذية قوية وقادرة ـبحسب الدستورـ له اهمية فائقة · ان أشد الارزاء التي تصيب الحكومات ، التي تواجه سلطـة تشريعيـة متفوقة عليها بسلطاتها وصلاحياتها ، هي عدم الاستقرار السياســي ، الـذي ينتج عن تشرذم البرلمان الى عدة أحزاب وتكتلات صغيرة · وحيث أن الحـزب الواحد (ولو كان الحزب الثوري) لا يتمكن من فرض سيطرته على كل شــيء باغلبية مطلقة الا نادرا ، فان السلطة التنفيذية تبقى دائما تحت رحمة اتجاهات الائتلافات البرلمانية ، والتي غالبا ما توصل الى سياسة الانحراف والانجراف · وبالمقابل ، فعندما تكون السلطة التنفيذية اقوى من السلطة التشريعية ـ أو على الاقل بقوتها (وهذا ما يحدث في الحالات التي تكون السلطة التنفيذية منتخبة انتخابا مباشرا وليست معينة من قبل البرلمان ، مثل انتخاب رئيس الجمهورية من الشعب مباشرة) ـ فان الوضع يكون عندئذ متوازنا · وعندما تتوفـر

سلطة تنفيذية قوية كتلك ، فان الحزب الذي يملك أغلبية أصوات الناخبين يتمكن عندئذ من السيطرة على كل من السلطة التنفيذية والغالبية البرلمانية · وبهذه الطريقة ، دون سواها ، يتهيأ للبلاد جو من الاستقرار السياسي ، ملازم لطبيعة النظام السياسي وتركيبه ·

وخلاصة الكلام : ان على نظام الحكم الثوري تقديم دستور للبلاد يتصف بالواقعية · فالوثائق الرسمية الصادرة عن لجان وضع الدستور والمؤلفة من اساتذة الجامعات والقضاة ، غالبا ما تُسَوَّدُ فيها وجهات النظر المعروفة في كتب القانون التي تهتم بالمفاهيم المعقدة لأجهزة الحكومة، والتفاصيل الدقيقة لنظريات القضاء · الا أنها نادرا ما تتطرق الى النواحي العملية والواقعية للحياة السياسية الحقيقية في داخل البلاد ، والتي لأجلها ، دون سواها ، تسن الانظمة ،وتوضع الدساتير ·

٤

الخاتمـــة

لقد كان واضحا تماما منذ بداية هذا التقرير،أن المحافظة على السلطة هي هدف في حد ذاتها ، لا يختلف في هذا نظام عن نظام · ولكي يتيسر هذا فلا بد من توفير القوة السياسية لهذا النظام ليصبح حكما ذا فاعلية جيدة · وتتوفر عادة هذه القوة السياسية في كل المجتمعات مهما كان وضع تنظيمها وحالته ، الا أنها اما أن تكون علنية ، أو تبقى كامنة في المجتمع مدخرة فيه · ولكن النقطة الحاسمة في هذا المجال هي أن القوة الكامنة تبقى في معظم مراحل الحكم اكثر بكثير من تلك التي تظهر علنا وتصبح أمرا واقعا · ففي الدولة الدستورية، تحد اعتبارات الشرعية أو القانونية نشاطات الحكومة في تشكيلها للقوة السياسية، بنفس النسبة التي تحد نشاطات اولئك الذين تتعارض مصالحهم مع النظام القائم · أما نظام الحكم الثوري ، فانه لا يقيم وزنا لمثل تلك الاعتبارات ، وذلك لان اسم « الثورة » نفسه وتعريفها لا يملكان أيا منمعاني الشرعية أو القانونية· وهذا هو مصدر ضعف الثورة باستمرار ، وكما أن عدم شرعية الثورة وقانونيتها

لا يضمعان أي قيود لنشاطها لتوفير القوة السياسية اللازمة لها ، فان كل مـــا عجزت الثورة عن تجنيده وتسخيره من القوى السياسية المدفونـــة في المجتمع لا يخضع اطلاقا في نشاطه وتفجره لاعتبارات الشرعية أو القانونية ولذلك يبقى بحقيقته خطرا كامنا يهدد باستمرار أمن الثورة وبقاءها ٠

وهكذا يبقى أمام نظام الحكم الثوري طريقان لا ثالث لهما لمعالجة هــذا الخطر المهدد لكيانه ٠ فأول هذين الطريقين ذو نهاية خطيرة ، مع أن بدايته تبدو للوهلة الاولى على أنها أساس النفعية ، والنزوع الى جر المغانم بأية وسيلة كانت وهذا ما أطلقنا عليه آنفا اسم « سياسة الانجراف والمساومات » التي غالبا ما تحرص عليها بعض الحكومات الثورية ، بغية توطيد أركانها عن طريق الظهور بالمظهر الشعبي ، الذي تلتف حوله الجماهير الغوغائية ، وذلك بدل جعل قوتها السياسية أمرا واقعيا ومحققا ٠

وثاني الطريقين هو ذاك الطريق الذي نصحنا آنفا باتباعه ، وهو الذي يقود حقا الى ثورة فعلية تدرك بعمق كاف النظرية الاساسية التي يقوم عليها الحكم الثوري ٠ وبعبارة أخرى ، فان على نظام الحكم الثوري أن يتخذ كل ما يراه ضروريا من التدابير لايجاد قوة حقيقية لـــه سواء أكان ذلـــك باللجوء الى اجراءات القمع والارهاب أم الى سياسة الاصلاح والبناء ٠ وعليه كذلك أن لا يغفل عن تلك القوة الكامنة في المجتمع ويتركها دون السيطرة عليها وتجنيدها لـــه ٠

ومن المأمول أن يكون هذا التقرير مفيدا ومساعدا للثورات في اتقـــان عملها ، وأن يكون مقدمة لها الى ما يسمى « الضرورات وفن تنفيذها » ٠

ليس له من مهمة سوى اقتفاء أثر الخلافات الداخلية والنزاعات بين سكان البلاد. ولن ينكبّ المحللون السياسيون على دراسة تقاريره الى واشنطن بل ستنتقل مباشرة الى أيدي علماء الانسان وتاريخه الطبيعي . فتلك التقارير لن تحتوي غير سرد لاخبار ومعلومات حول ما يدور من صراع بين « عادات الآلهة وطقوسها المقدسة » وبين « الهياج العصبي ضدها والنرفزة منها » أو ما يدور من نزاع بين « الاشتراكيين الوطنيين » وبين « الوطنيين الاشتراكيين » . وسيغدو شغلنا الشاغل الاجابة على أسئلة مثل : ماذا ستفعل حكومة « آزانيا » (الحكومة العابثة اللاهية) ازاء تضخم عدد السكان ، هذا ان كان لديها ما تفعله ؟ ما هي الاجراءات التي على هذه الحكومة أو تلك أن تتخذها لتطوير وسائل الزراعة في بلادها ؟ وما هي المسالك التي يجب أن تسلكها حكومة ثالثة حتى ترفع من قوة انتاج القوى العاملة في مصانعها ؟ الا أننا سنتوجه في سلوكنا مستقبلا بالفكاهة التالية :

« أمة من أمم الارض عازمة على انزال رجل على القمر وايجاد عقار مضاد لمرض السرطان وللحمّات الراشحة ، كما تنوي أيضا ايجاد حلول لكل مشاكل تضخم عدد السكان وشح المواد الاولية . ان أي امرىء يرغب بالمشاركة فليتفضل ، ولن يحول دون ذلك لون أو دين أو جنس . كما أن أي امرىء يفضل أن يشغل نفسه بأهداف وغايات أخرى كحرق السفارات الاجنبية ورفض «المادية» الغربية أو أية غايات أخرى بغية « التحرر من الاستعمار » فلن نضن ببركاتنا عليه، ولعلمه فان « التحرر من الاستعمار » هو ذاك الشيء الذي باستطاعتنا أن نوزعه على غيرنا وبجرعات كبيرة » .

* * *

انتهى الكتاب وقد وضعنا « الملحق » حول « مشاكل السلطة والأنظمة الثورية » في بدايته .

(المعرب)

محتويات الكتاب

	صفحة
اهداء المؤلف	٤
لعبة الأمم	٥
ملاحظة للقارىء	٦
تعاقب الأحداث	٧
مقدمة المؤلف	١١
الأنظمة الثورية ومشاكل السلطة :	١٧
١ ـ المقدمة	١٧
٢ ـ العهد الثوري :	٢٢
الأنظمة والقوانين	٢٦
قوى الأمن الداخلي	٢٧
أجهزة المخابرات	٢٨
الدعاية والاعلام	٢٩
القوة العسكرية	٣٠
٣ ـ عهد ما قبل الدستور :	٣١
المنظمات الشعبية : ما هي ، غايتها	٣٣
كيف يمكن تحقيق هذه الغايات	٣٤
الدستور الجديد	٣٦
٤ ـ الخاتمة	٣٨
(١) مركز « لعبة السلم » في واشنطن	٤١
(٢) مخططاتنا قيد التنفيذ في سوريا ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩	٥٧
(٣) فشل في سوريا وأمل في مصر ١٩٥١ ـ ١٩٥٢	٨٠
(٤) حليفنا المستقل : ناصر في الحكم	٩٤

صفحة

(٥) الطراز الناصري للحكم ووسائل القمع	١١١
(٦) الطراز الناصري للحكم ووسائل البناء :	١٢٩
الدعاية	١٤٥
الحـزب السياسي الواحـد	١٤٧
الآلاف المؤلفة من الموظفين	١٤٨
الأسطورة	١٥٠
(٧) ناصر والحياد الايجابي	١٥٤
(٨) ناصر واتحاد المحايدين الايجابيين	١٩٣
(٩) الناصرية والارهاب	٢٢٨
(١٠) عندما تعرت الشخصيات في لبنان عام ١٩٥٨	٢٥٧
(١١) السياسة الناصرية في الخارج تمتص ثروات الشعب في الداخل	٢٨٠
(١٢) تعدد القوى العالمية وانتهاء أسطورة القطبين	٢٩٦
(١٣) الحرب العربية الاسرائيلية، حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وذيولها	٣١٣
المحتويـــات	٣٢٤

المؤلف

مايلز كوبلاند : يعمل الآن مستشارا اعلى لمؤسسة ضخمة مختصة في العلاقات الحكومية . وقد شغل منصب نائب القنصل في سوريا . الا انه عاد الى واشنطن في عام ١٩٤٩ ليساعد في تنظيم وكالة المخابرات المركزية الاميركية التي انشئت يومها . ومما يجدر بالذكر ان القسم الاعظم من حياته العملية كانت في منطقة الشرق الاوسط .

The Game of Nations

Nasser's Egypt by an exceptionally influential American observer with unrivalled opportunities of working close to Nasser and the leaders of Nasser's Egyptian revolution, provides a case-study for a whole new strategy of international politics. Without doubt the most informative and intimately revealed picture of the Nasser regime, its personalities and the Machiavellian game involving a small country at a vital strategic position in time and space and the great powers of the earth.

Miles Copeland